وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني المضمون والآثار

إعداد: د. منتصر دار ناصر

2024

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني المضمون والآثار

تمثل وثيقة الاستقلال الفلسطينية، التي أعلن عنها الشهيد الرمز ياسر عرفات في 15 نوفمبر 1988م خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، إحدى المحطات التاريخية المهمة في مسيرة الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال والحرية، وهي الوثيقة الدستورية الأعلى لدولة فلسطين، حيث قررت المحكمة الدستورية الفلسطينية في قراراها رقم (5) لسنة 2017م "أن وثيقة إعلان الاستقلال تعتبر جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الدستورية في فلسطين، بل وأعلاها سموًا"، والتي صاغت أسس النظام السياسي وشكلت أساسًا للدستور الفلسطيني الذي ينظم العلاقات بين المؤسسات المختلفة ويصيغ طابع وهوية دولة فلسطين، ونقلت مستوى النضال الوطني إلى حالة جديدة يتفهمها المجتمع الدولي انطلاقًا من تمسكنا بحقوقنا الوطنية الثابتة وحقنا في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتحمل هذه الوثيقة العديد من الآثار السياسية والقانونية والاجتماعية التي لا تزال تؤثر على القضية الفلسطينية حتى اليوم.

مضمون وثيقة إعلان الاستقلال

لقد جاء إعلان وثيقة الاستقلال رسالة سلام فلسطينية موجهة للعالم أجمع، تقول أن الفلسطينيين يريدون العيش بأمن وسلام على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية.

كما تقوم الدولة على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

كما تتضمن وثيقة الاستقلال التزام الدولة الفلسطينية بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته كدولة محبة للسلام تعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق.

وأكدت وثيقة إعلان الاستقلال أن دولة فلسطين دولة عربية، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ومن تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة.

آثار وثيقة إعلان الاستقلال

لقد نتج عن وثيقة إعلان الاستقلال العديد من الآثار السياسية والقانونية والاجتماعية التي لا تزال تؤثر على القضية الفلسطينية حتى اليوم، وفيما يلي سنبين بعض هذه الآثار.

أولًا: الآثار السياسية والقانونية

لم يكن إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطينية لم تكن مجرد بيان سياسي؛ بل هو وثيقة تحمل أبعاد قانونية وسياسية دولية، سعت لترسيخ الهوية الفلسطينية وخلق إطار قانوني لمطالب السيادة وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، وعليه فقد ترتب على إعلان الاستقلال آثار قانونية وسياسية نذكر منها الآتي:

1. **الاعتراف الدولي وتأسيس السيادة القانونية لدولة فلسطين:** كان الاعتراف الدولي بدولة فلسطين هدفًا لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إعلان الاستقلال، حيث أسهمت وثيقة إعلان الاستقلال في تعزيز الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية، فبعد إعلان الاستقلال اعترفت أكثر من (100) دولة بدولة فلسطين، مما أدى إلى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية، كما شكلت الوثيقة خطوة نحو إضفاء الشرعية السياسية على المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.
2. **التحول الدبلوماسي:** كانت وثيقة الاستقلال نقطة تحول كبيرة في السياسة الفلسطينية، بدلًا من الاعتماد الكامل على الكفاح المسلح، إذ اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية نهجًا أكثر تركيزًا على الدبلوماسية والسعي لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، حيث أتاحت هذه الاستراتيجية الجديدة المشاركة في المفاوضات والمنتديات الدولية بشكل أكثر فعالية.

بالإضافة لذلك ساعد الإعلان في تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعليه نشأةتموجة من العلاقات الدبلوماسية الجديدة بين فلسطين والدول الأخرى، وافتتحت سفارات ومكاتب تمثيلية لفلسطين في العديد من الدول التي لم تكن تعترف بها قبل الإعلان، هذه العلاقات ساعدت في تقوية موقف فلسطين دبلوماسيًا وجعلتها جزءًا فاعلًا في المجتمع الدولي.

3. **التمثيل في المنظمات الدولية:** بعد إعلان الاستقلال حققت فلسطين تقدمًا ملموسًا في الأمم المتحدة، حيث تبنت الأمم المتحدة تسمية فلسطين لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كان يعترف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولها صفة كيان مراقب مع الحق في المشاركة في المناقشات العامة والاجتماعات الدولية، وعليه فإن إعلان الاستقلال أدى لتسهيل التقدم بطلبات للحصول على عضوية أو صفة مراقب في العديد من المنظمات الدولية، حيث منحت الأمم المتحدة فلسطين صفة دولة غير عضو في عام 2012م، ثم تلا ذلك انضمام دولة فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ومعاهدات حقوق الإنسان، حيث أكدت هذه الخطوة على التزام فلسطين بالمعايير الدولية والقانون الدولي.

بالإضافة لذلك عملت فلسطين على تعزيز حضورها في المحافل الدولية والسعي نحو تحقيق العضوية الكاملة، فقد صوتت الجمعية العامة الأمم المتحدة في شهر نيسان من العام 2024م بأغلبية كبيرة لصالح تعزيز وضع فلسطين داخل الأمم المتحدة لكن لم يتحقق ذلك بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن، ومع ذلك فإن هذا التصويت يظهر دعمًا دوليًا متزايدًا لإقامة دولة فلسطين انطلاقا من أحد المحطات الهامة في القضية الفلسطينية والمتمثل بإعلان وثيقة الاستقلال.

4. **تعزيز الوحدة الوطنية:** جاء إعلان الاستقلال في وقت كانت فيه الساحة الفلسطينية في حاجة ماسة إلى الوحدة، فقد أسهمت الوثيقة في توحيد القوى الوطنية الفلسطينية حول هدف مشترك وهو تحقيق الدولة المستقلة، على الرغم من الخلافات الداخلية، خاصة بين الفصائل السياسية المختلفة إلا أن الوثيقة وفرت إطارًا جامعًا للهدف الوطني الفلسطيني.

5. **التأكيد على حق العودة والملكية القانونية:** جاء في الإعلان نص يؤكد على التزام منظمة التحرير الفلسطينية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى القرارات الدولية التي تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة التهجير.

وعليه، فإن ما ورد في الإعلان بخصوص اللاجئين الفلسطينيين يؤكد على حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها عامي 1948م و1967م، بالإضافة لذلك أكد الإعلان على الحفاظ على حقوق الفلسطينيين في ممتلكاتهم التي تمت مصادرتها أو الاستيلاء عليها منذ عام 1948م، وبالتالي فإن ذلك يمثل أساسًا قانونيًا للمطالبة بالتعويض أو استعادة الملكيات وأن هذه الحقوق تستند إلى القانون الدولي وخصوصًا قرار الأمم المتحدة رقم (194) الذي ينص على وجوب السماح للاجئين بالعودة إلى أرضهم في أقرب وقت ممكن، وان يدفع تعويض عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالممتلكات.

6. **إعلان الاحتلال غير قانوني:** شدد إعلان الدولة الفلسطينية على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يعد انتهاكًا للقانون الدولي، وهو ما أكدته العديد من قرارات الأمم المتحدة. إذ إن إعلان الاستقلال يعزز المطالب الفلسطينية بإنهاء الاحتلال بناءً على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية لإعلان وثيقة الاستقلال

شكل إعلان الاستقلال نقطة تحول مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية كما ذكرنا سابقًا، ولم يكن لهذا الإعلان تأثيرات سياسية وقانونية فحسب؛ بل ترك آثارًا اجتماعية عميقة يمكن تفصيل بعضها في الآتي:

1. **تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية**: جاء الإعلان كتأكيد على الوجود الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ما ساهم في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وزيادة الشعور بالفخر والانتماء، وكان لهذا تأثير كبير على الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، حيث أعاد الاعتراف بهم كأمة لها حقوق تاريخية.

بالإضافة لذلك ساعد إعلان الاستقلال في تعزيز وحدة الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم وخصوصًا في ظل التشتت الجغرافي والسياسي، حيث خلق الإعلان إحساسًا مشتركًا لدى الجميع بأنهم جزء من نضال وطني واحد.

وقد أعاد الإعلان صياغة الروابط الاجتماعية بين الفلسطينيين، حيث عزز من تضامنهم مع بعضهم البعض في مواجهة الاحتلال، هذا التضامن تجلى في تزايد المشاركة في الفعاليات الوطنية والاحتجاجات الشعبية خلال الانتفاضة الأولى التي كانت في أوجها آنذاك.

2. **إحياء الآمال والطموحات**: شكل الإعلان بارقة أمل للفلسطينيين في ظل سنوات من النضال والتضحيات، مما أثر إيجابا على نفسية الشعب الفلسطيني، حيث أعاد إحياء طموحاتهم في العيش بكرامة في دولتهم المستقلة، ما أدى إلى ارتفاع المعنويات الشعبية ورفع الروح المعنوية لدى جيل الشباب، كما أصبح الإعلان حافزًا لنشأة جيل جديد أكثر وعيًا والتزامًا بقضيته الوطنية من أجل تحقيق الحرية والاستقلال.

3. **تعزيز الوعي الدولي بالقضية:** كان لإعلان الاستقلال الأثر الكبير في توعية المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية، وذلك لأن الإعلان قد ساعد في توضيح مطالب الشعب الفلسطيني للحرية والاستقلال، مما عزز من قدرة الفلسطينيين على كسب دعم شعوب أخرى لقضيتهم.

   كما أدى الإعلان إلى توجيه اهتمام الفلسطينيين في الشتات نحو دعم القضية الفلسطينية من خلال تكوين روابط أقوى مع الداخل الفلسطيني والمشاركة في أنشطة تضامنية حول العالم.

في الختام فقد مثّل إعلان الاستقلال الفلسطيني في عام 1988م خطوة هامة نحو تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وحمل آثارًا قانونية وسياسية واجتماعية عميقة على المستوى الدولي والوطني، فقد عزز من المطالبة القانونية بحق تقرير المصير والسيادة على الأراضي الفلسطينية، وأدى إلى اعتراف دولي واسع بفلسطين كدولة مستقلة. كما مكّن الفلسطينيين من الانضمام إلى المنظمات الدولية والمعاهدات، مما منحهم مزيدًا من الشرعية القانونية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تحول دون تحقيق استقلال كامل ودولة فلسطينية ذات سيادة، وهذه التحديات تكمن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وعدم اعترافها بدولة فلسطين مما يجعل من الصعب تطبيق مضمون الوثيقة على أرض الواقع.